الرئيس هنأ نظيره السعودي بالذكرى الثامنة لتولي خادم الحرمين مقاليد الحكم

مكتب المجلس عقد اجتماعه برئاسة السعدون

السعدون مترئسا اجتماع مكتب المجلس

جانب من الاجتماع

عقد مكتب المجلس اجتماعا أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون.

وحضر الاجتماع نائب رئيس مجلس الأمة محمد المطير، وأمين سر المجلس النائب أسامة الشاهين، ومراقب المجلس النائب د. عبدالكريم الكندري، ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب شعيب المويزري، ورئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب مهند الساير، ورئيس لجنة الأولويات النائب عبدالله فهاد العنزي والأمين العام لمجلس الأمة عادل اللوغاني.

من جانب آخر بعث السعدون أمس ببرقية تهنئة إلى رئيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية الشقيقة د.عبدالله بن محمد آل الشيخ، وذلك بمناسبة الذكرى الثامنة لتولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز مقاليد الحكم.

ناقشت ميزانيات الجهات الحكومية وعددا من الحسابات الختامية المتأخرة

«الميزانيات»: فتح اعتماد إضافي بقيمة 300 مليون دينار لتمويل بيع الإجازات

اجتماع لجنة الميزانيات

عادل الدمخي

ناقش لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها اليوم الخميس عددا من مشروعات القوانين بشأن ميزانيات الجهات الحكومية للسنة المالية 2023/ 2022، والحسابات الختامية لبعض الجهات المستقلة للسنة المالية 2021/ 2022، وانتهت إلى عدد من القرارات والتوصيات.

وأوضح رئيس اللجنة النائب د. عادل الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن من أهم القرارات والتوصيات الموافقة على فتح اعتماد إضافي بالميزانية بقيمة 300 مليون دينار لتمويل بيع الإجازات وأن يقتصر هذا الصرف في البداية على الكويتيين فقط وإلغاء شرط الامتياز وأن يكون السقف الأعلى في السنة 3 أشهر.

الدمخي: الصرف سيقتصر في البداية على الكويتيين فقط
إلغاء شرط الامتياز وأن يكون السقف الأعلى في السنة 3 أشهر

وبين أن القرار الآخر هو اعتماد إضافي بقيمة 120 مليون دينار لوزارة الدفاع والحرس الوطني والإدارة العامة للإطفاء.

وأضاف إنه تمت التوصية بأن تتعهد الحكومة باستمرار عملية التوظيف بعد زيادة الاعتماد التكميلي في هذه الميزانية حيث كانت الميزانية وضعت اعتمادا تقديريا فعليا للتوظيف يصل إلى 23.5 ألف وظيفة مشيرا إلى أن وزارة المالية تعهدت بتطبيق اعتماد التوظيف حتى وإن زاد العدد.

وقال الدمخي إن اجتماع اللجنة اليوم كان بناء على قرار مجلس الأمة في الجلسة الخاصة بمناقشة الميزانيات الثلاثاء الماضي، مبينا أن وزير المالية عبد الوهاب الرشيد ووكيل وزارته والفريق التابع له حضروا الاجتماع، كما حضر أعضاء اللجنة كافة وعدد من النواب الآخرين.

وأفاد بأن اللجنة ناقشت خلال الاجتماع بعض الملاحظات المكتوبة وأيضا الشفهية على الميزانية وأنه سيكون هناك اجتماع آخر مع وزارة المالية لاعتماد القرارات والرد على استفسارات الأعضاء مؤكدا أنه سينتهي الأمر إلى توافق على هذه الميزانية المتأخرة عن موعدها دستوريا.وأوضح أن الاجتماع ناقش أيضا سبعة مشاريع بقوانين سابقة لجهات سيتم تحويلها إلى خمسة قوانين بعد أن تم دمج جهات مع ميزانية الدولة.

وأكد الدمخي "إننا سنعمل فعليا علي تغيير السياسة المالية للدولة وإيقاف الهدر ومحاسبه الفاسدين واستخدام الفوائض المالية في ترميم صندوق الاحتياطي العام".

وأضاف "لا نعلم أين تسير الأمور في ظل هذه الظروف الإقليمية ويجب أن يكون هناك توافق تام بين اللجنة ووزارة المالية ووضع هذا الموضوع في الحسبان".

قدم مقترحا آخر لإنشاء هيئة للوقاية من المخدرات

محمد هايف يقترح إنشاء كيان إسلامي لتمويل المتقاعدين

محمد هايف

أعلن النائب محمد هايف عن تقدمه باقتراحين بقانونين بشأن تعديل قانون مؤسسة التأمينات الاجتماعية بإنشاء كيان إسلامي للتمويل يخص المتقاعدين، وإنشاء الهيئة العامة للوقاية من المخدرات.

واعتبر هايف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن هذا تعديل قانون التأمينات الاجتماعية يحل موضوع الربا بإنشاء كيان إسلامي يمنح المتقاعدين قروضا بأرباح أقل تفاديا لموضوع الاستبدال وفق الشريعة بعيدا عن الشبهات.

وأضاف هايف إن مشروع القانون الثاني بشأن إنشاء الهيئة العامة للوقاية من المخدرات، مشيراً إلى أن القانون هو نتاج اجتماعات سابقة للجنة القيم الاسلامية ومعالجة الظواهر السلبية في المجالس السابقة حيث قدم هذا المقترح منذ 2012.

وبين أن "تعاقب الحكومات التي لا تهتم بمكافحة المخدرات بشكل جيد أخر إقرار القانون"، مضيفاً إنه "في مجلس 2016 كان القانون مدرجاً على جدول الأعمال ولكن مع الأسف قدمت هيئة المنشطات لأنها كانت مطلبا دوليا كما ادعت الحكومة مع وعد بإقراره خلال أسبوع التالي ليمتد الأمر إلى 4 أو 5 سنوات".

وأكد هايف أن إنشاء هذه الهيئة هو مقترح جميع الهيئات والجهات المختصة بالمخدرات سواء بالمنافذ والموانئ والمباحث الجنائية ووزارة الداخلية والصحة، مشيراً إلى أنه بعد إلغاء اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في مجلس الوزراء بقيت هذه الجهات من دون رابط أو تنسيق بينها.

وبين أن هذه الهيئة تعمل على معالجة المدمنين وحماية البلاد والنشء مما يرد عليها من الموانئ وتأهيل المساجين وحماية البلاد من انتشار هذه الآفة العظيمة.

من جهة أخرى، شدد هايف على ضرورة تشديد أقصى عقوبة على المعلم مغتصب الأطفال أو أي جريمة أو أي ممارسات غير أخلاقية أخرى، مطالبا الحكومة بدعم أبناء الكويت للانخراط في وظيفة الاخصائي الاجتماعي.

ودعا إلى دعمهم بالمزايا والكوادر المالية اللازمة لاسيما أن هذه الوظيفة أضحت طاردة وهذه مسؤولية الحكومة ووزارة التربية، مؤكدا ضرورة تركيب كاميرات داخل وخارج وفي الممرات بالمدارس ورصد كل حدث فيها.

محمد الحويلة يقترح أن يكون القضاء وحده المختص بنظر الجرائم المؤدية إلى سحب الجنسية

محمد الحويلة

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقدمه باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.

ويقضي الاقتراح بأن يكون القضاء هو الحكم وحده في نظر الجرائم المؤدية إلى سحب الجنسية وصدور أحكام بسحبها.

ونص الاقتراح على ما يلي:

(المادة الأولى):يستبدل بنص المادة (13) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه النص الآتي:

" لا يجوز سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسبها بالتطبيق لأحكام المواد (3، 4، 5، 7، 7 مكررًا، 8) من هذا القانون إلا بحكم قضائي وفي الحالات الآتية:

1 – إذا ثبت بحكم قضائي أنه مُنح الجنسية الكويتية بناء على غش أو أقوال كاذبة أو شهادة غير صحيحة.

2 – إذا حُكم عليه خلال عشر سنوات من تاريخ منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

3 – إذا حُكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (31) لسنة 1970 المشار إليه.

(المادة الثانية):تلغى المادة (21) مكررًا (أ) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه.

(المادة الثالثة):على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون.

صالح عاشور يطالب بمراكز إسعافات أولية في جميع المنشآت الرياضية

صالح عاشور

أعلن النائب صالح عاشور عن تقدمه باقتراح برغبة بإنشاء مراكز إسعافات أولية مزوّدة بسيارات إسعاف في المنشآت الرياضية كافة حفاظاً على صحة الرياضيين.

وقال عاشور في مقدمة اقتراحه إنه نظراً لحاجة الأندية الرياضية في دولة الكويت إلى وجود مراكز إسعافات أولية حفاظاً على الرياضيين ، وحتى لا تكون هناك حالات خطرة تحتاج إلى تدخل المسعفين بشكل فوري ويتأخر وجودهم لعلاج تلك الحالات.

ونص الاقتراح على الآتي:تقوم وزارة الصحة بإنشاء مراكز إسعافات أولية مع وجوب وجود سيارة إسعاف تكون موجودة في كل منشأة رياضية للتدخل في الحالات الطارئة.

فيصل الكندري: تقدمت باقتراح بقانون بشأن حقوق ومزايا العاملين في القطاع النفطي الخاص

فيصل الكندري

أعلن النائب فيصل الكندري عن تقدمه باقتراح بقانون لمساواة العاملين في القطاع النفطي الخاص بنظرائهم في القطاع النفطي العام من ناحية الحقوق والمزايا.

وقال الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة "إن الاقتراح بقانون متكامل ومهم جدا عملنا عليه منذ عام 2008 عندما شاركنا في أول اعتصام لعمال القطاع النفطي الخاص".

وأوضح ان غالبية المزايا والحقوق التي أقرت لتلك الفئة في 2012 لم يطبق على أرض الواقع والبعض منها تم تطبيقه بشكل منقوص.

وأشار إلى أنه وفاء بعهده تقدم بهذا الاقتراح الذي يضمن مساواة العاملين بالقطاع النفطي الخاص بالعاملين في القطاع النفطي العام، ويلغي التعسف والظلم الذي يمارس من قبل المقاولين والشركات الخاصة العاملة في القطاع النفطي تجاه الموظفين.

وذكر الكندري أن شركات القطاع النفطي الخاص تضع مزايا في بعض العقود ولا تضمنها في عقود أخرى، ويتم انتقاص حقوق العاملين بحسب مزاجية الشركات.

ولفت إلى أنه رغم وجود لائحة وأحكام قضائية صادرة من محكمة التمييز لكنها لا تطبق بالشكل الصحيح، كما أن لائحة تكويت القطاع النفطي لا تطبق.

وأفاد بأن القانون رقم 28 لسنة 1969 غير مطبق من شركات القطاع النفطي الخاص، مبينا أن بعض المزايا غير المشمولة في عقود الشركات النفطية الخاصة مثل بدل السكن والعلاج المجاني وساعات العمل وبدل الطريق إضافة إلى المميزات الموجودة في لائحة التكويت ولا تطبق بالشكل الصحيح.